الكاتب: Administrator

الخميس, 07 أغسطس 2008 - التحديث الأخير الثلاثاء, 11 يناير 2011

الحكومة أصلاً ليس لديها تصور واضح، والفريق الذي شكلته لمعالجة المشكلة الاقتصادية، لم يستشف الآراء والقطاعات كافة، والواضح ان الفريق ركز كثيرا على القطاع المصرفي، ولما يُلام على ذلك لأن رئيسه محافظ البنك المركزي، علما ان المتضرر ليس القطاع المصرفي فحسب، وإنما هنالك الشركات ذات الطابع الخدماتي والصناعي، والشركات العقارية، وغيرها من الشركات.

هنالك شرائح لم يلق عليها الضوء بشكل مرض، وهنالك شرائح ركز عليها بشكل مبالغ فيه، لا بد أن يكون هنالك عدالة في التعامل مع الشركات، ناهيك عن عدم وجود اجراءات واضحة للحالة من تلاعب على القضاء، اثر على صدقية المشروع، وعموما فاقد الشيء لا يعطيه، فالشركات مارست المخالفات، وهي تحت رقابة البنك المركزي، ولم يتخذ بحقها أي عقوبات، فكيف نريد منه راهنا أن يضع عقوبات رادعة بشأن هؤلاء المتلاعبين؟

- وخلاصة القول ان فكرة المشروع جيدة، ولكن لا يمكن تنفيذها بهذا الشكل، إن لم تكن واضحة ومحددة من ناحية الأموال التي ستصرف، والشفافية في التعامل، والاجراءات التي ستتخذ بحق الشركات التي يثبت تلاعبها في البيانات، والتعزيز بصغار المستثمرين، وكانت سببا رئيسا في الكارثة التي نعيشها الآن.